العدد (1554) السنة السادسة - الخميس (9) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ملفات موروثة من زمن النظام المباد

بعض المعتقلات لا تنطبق عليها المعايير الدولية والمحتجزون مذلون مهانون

بغداد / كاظم الجماسي

تبقى المعادلة التاريخية بين الثواب والعقاب ضرورة حاسمة لترسيخ سياقات وأنماط من العلائق الاجتماعية، وكذلك رسم حدود واضحة لمفهومي الحق والواجب بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء . وموضوعة العقاب حصرا محكومة باشتراطات عدة لعل أهمها على الإطلاق شرط إنسانية العقاب مهما كان نوع الجريمة . وقدمت الحالة الجديدة في العراق انموذجا حضاريا في تعاملها مع مجرمي النظام السابق الذين حوكموا على جرائم ابادة بشرية وتطهير عرقي وتهجير قسري، فقد منحت لهم كامل الحقوق القانونية للدفاع عن أنفسهم بصورة علنية في الهواء الطلق وأمام كاميرات الفضائيات المحلية والعربية والدولية. لاننا لا نريد ان نشم من مؤسسات العراق الجديد رائحة الماضي البغيض المشبع بالانتهاكات القاسية لحقوق الإنسان.

التقرير السنوي لقسم السجون و المعتقلات

مرافق التوقيف الاحتياطي - التسفيرات (مرافق ايداع الموقوفين)

تتعدد سلطات الادارة لمرافق التوقيف الاحتياطي في العراق على الرغم من ان القانون العراقي (القسم ١ من قانون ادارة السجون) لايجيز لغير وزارة العدل ادارة اية مراكز توقيف احتياطية وتتذرع السلطات المختلفة لكل من وزارات الدفاع والداخلية بان عملية نقل السلطات المتعددة الى وزارة العدل تحتاج الى جملة استعدادات منها ما هو مادي واخر قانوني اضافة الى ضرورات ومعوقات المواقع الامنية التي تقع فيها تلك المرافق الامر الذي يستغرق مددا زمنية طويلة وندرج في ادناه مرافق التوقيف الاحتياطي موثر إزاءها العاندية والموقع والطاقة الاستيعابية والموجود الفعلي كما هو موثر في

شهر كانون الاول – ديسمبر ٢٠٠٨ وكما يلي :-

ت	مرفق التوقيف الاحتياطي والوزارة التي يتبع لها	الموقع المحافظة	الطاقة الاستيعابية	الموجود الفعلي لشهر كانون الاول ٢٠٠٨	ملاحظات
١	مجمع اقليم بغداد –تسفيرات الرصافة ١ الى ٥ و٧ الى ١٣ مجمع وزارة العدل -	بغداد	٦٣٩٨	٥٦٤٢	كلا
٢	قسم الحارثية – وزارة العدل	بغداد	١٢٠	٢٠٣	اكتظاظ
٣	قسم ابن الهيثم – وزارة العدل	بغداد	٥٠	ضمن مجمع اقليم بغداد	كلا
٤	قسم الرصافة السادسة – سي ٤ وزارة العدل	بغداد	٥٠٠	٥٤٢	اكتظاظ
٥	مديرية التحقيقات الجنائية المقر العام وشرقي القناة ٠– وزارة الداخلية	بغداد	١٥٠	٢٥٥	اكتظاظ
٦	مديرية التحقيقات الجنائية الرصافة – وزارة الداخلية	بغداد	١٠٠	١٦٥	اكتظاظ
٧	مديرية التحقيقات الجنائية الكرخ وزارة الداخلية	بغداد	١٢٠	١٢٧	اكتظاظ
٨	اللجنة التحقيقية المركزية – دار الضيافة – وزارة الداخلية	بغداد	٥٠	تم الغائها كمركز احتجاز	كلا
٩	قيادة الشرطة الوطنية – المقر (النسور) وزارة الداخلية	بغداد	١٥٠	تم الغائها كمركز احتجاز	كلا
١٠	مديرية مكافحة الارهاب	بغداد	٢٠٠	٣٢٩	اكتظاظ
١١	قيادة عمليات بغداد الكرخ – معسكر العدالة	بغداد	٦٠٠	٦٤٦	اكتظاظ
١٢	قيادة عمليات بغداد الرصافة – مقر الفرقة ١١ وزارة الدفاع البناية القديمة	بغداد	١٠٠	٣٣٨	اكتظاظ
١٣	مركز شرطة القناة – وزارة الداخلية	بغداد	٧٥	٩٤	اكتظاظ
١٤	مركز شرطة الصالحية وزارة الداخلية	بغداد	٧٥	١٠٦	اكتظاظ
١٥	مركز احتجاز مطار المثنى وزارة الدفاع – اس العسكرية	بغداد	١٥٠	٢٤٠	اكتظاظ
١٦	مركز احتجاز لواء ل ٢٢ فق ٦ وزارة الدفاع- الكاظمية	بغداد	٥٠	٨	كلا
١٧	مركز احتجاز قيادة عمليات بغداد الرصافة فق ٩ الرستمية وزارة الدفاع	بغداد	٢٧٥	٨	كلا
١٨	مركز احتجاز جهاز مكافحة الارهاب + لواء بغداد	بغداد	٥٤	٦٧	اكتظاظ
١٩	مركز احتجاز ل ١ فق ١١ قصر الاعظمية وزارة الدفاع	بغداد	١٥	٢٥	اكتظاظ
٢٠	مديريةالتحقيقات-الجنائية-الكاظمية الداخلية	بغداد	١٠٠	١٠١	كلا
٢١	مركز احتجاز لواء المثنى – ابو غريب	بغداد	٧٠	٢٠٣	اكتظاظ

تقرير سنوي شامل عن المعتقلين

احداث في المعتقلات

تقارير برلمانية

تحدثت الكثير من التقارير الصادرة عن لجان برلمانية ومنظمات مجتمع مدني عن انتهاكات لحقوق الإنسان داخل بعض المعتقلات والسجون العراقية، من تعذيب وتهديد وانعدام بعض الشروط الإنسانية لطبيعة المواقف،من حيث الزيادة في عدد المعتقلين داخل مساحات تضيق بهم أو من ناحية الخدمات التي يحتاجها المعتقل يومياً.

تجاوزات إنسانية

يقول النائب عامر ثامر علي عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب والناطق باسمها: "يعاني الموقوفون في أماكن الاحتجاز سواء في وزارة الداخلية أم الدفاع أم العدل من مشكلات كثيرة منها، أن بعض أماكن احتجاز الموقوفين لا تنطبق عليها ابسط المعايير الدولية للسجون والمعتقلات، فالأمكنة ضيقة والخدمات تحتاج الى الكثير من المستلزمات لتكون خدمات حقيقية.

في معظم الحالات معاملة الموقوف سيئة، وعلى سبيل المثال، بعض المعتقلات في البصرة والمثنى والقادسية، طاقتها الإستيعابية تبلغ من (٢٥٠) الى (٣٥٠) موقوفاً، بينما يشغلها اكثر من (٥٠٠)، اما الخروقات الأخرى التي تصدر عن بعض منتسبي الأجهزة الأمنية فتتمثل في التجاوز على حقوق الإنسان وممارسة الضغوط النفسية والتعذيب الجسدي الذي يصل في بعض الأحيان الى الضرب بالعصي و(الكيبلات) واللكم بالأيدي، علما ان الدستور العراقي حرم في مواده الخاصة في حقل الحريات التعسف وتجاوز حقوق الإنسان على اعتبار ان كل متهم بريء حتى تثبت إدانته.

إساءة للسجناء

وبشأن نشاطات لجنة حقوق الإنسان في متابعة قضايا الموقوفين والمحتجزين والسجناء في أماكن الاحتجاز والسجون والمعتقلات أوضح عامر ثامر علي: قامت اللجنة بزيارات عدة للسجون والمعتقلات وأماكن الاحتجاز في كل محافظات العراق بما فيها محافظات إقليم كردستان، فضلا عن سجن كروبر وسجن النساء وسجن المنطقة الخضراء، ومن خلا ل تلك الزيارات للتحقق من بعض الشكاوى التي تردنا، وجدنا ان إساءة معاملة السجناء والموقوفين امر واقع مع الأسف الشديد، وقد شاهدنا اثار التعذيب على أجساد البعض منهم، كما لمسنا حجم معاناتهم لضيق أمكنة الاحتجاز والضعف المريع في الخدمات، فقمنا على اثر ذلك بكتابة تقارير مفصلة أرسلناها الى الجهات التنفيذية للتحقيق بشأن تلك التجاوزات والخروقات، كما أوصينا بمحاسبة المقصرين، علما ان رئاسة مجلس الوزراء شكلت مؤخرا، وفي (٢٠٠٩/٦/١٩) وحسب البيان الصادر عنه، لجنة مشتركة برئاسة ممثل عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة وعضوية ممثلين عن وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني وحقوق الإنسان والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية ومجلس القضاء الأعلى وقيادة عمليات بغداد، لتفقد أحوال الموقوفين والسجناء في مواقف وسجون وزارات الداخلية والدفاع وقيادة عمليات بغداد وسجن النساء كمرحلة أولى،كما تضمن عمل اللجنة، تفقد المواقف والإسراع في حسم القضايا بأقل وقت ممكن والتأكيد على تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان وفق الفقرة الأولى من المادة (٣٧) من الدستور.

المخبر السري !

وعن موضوعة المشاكل والمعوقات التي تكتنف المراحل الأولية من التحقيقات الابتدائية ومنها ما تردد مؤخرا بخصوص وظيفة المخبر السري ذكر النائب :لاحظت اللجنة ان من بين المشكلات التي يعاني منها الموقوفون والمحتجزون، مشكلة أصل الأخبار سيما ان معظم المعتقلين متهمون عن طريق المخبر السري،الذي استغل بنحو يوحي بان بعض الأخبار كيدية ومن دون أدلة، علما ان اللجنة كتبت بذلك الى مجلس القضاء الأعلى واقترحت العمل بأحد خيارين الأول إلغاء وظيفة المخبر السري والثاني مطالبة المخبر بدليل أثبات على أصل الأخبار.

المشكلة الأخرى تتمثل في بطء الإجراءات التحقيقية سواء في مرحلة التحقيق الابتدائي أم التحقيق القضائي، علما ان كل التجاوزات والخروقات تحدث اثناء فترة التحقيق الابتدائي، كما ان الاحتجاز يجري في مقرات الأفواج، واللجنة مستمرة بمطالباتها بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على كل الموقوفين والمحتجزين من دون استثناء، كذلك تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان في كل مرافق الدولة سيما في المؤسسات الأمنية والمعتقلات والسجون ومغادرة ثقافة العنف والتعسف في التعامل مع البشر، سيما ونحن نؤسس لبناء دولة قانون ترتقي مؤسساتها لتحقيق مجتمع آمن ومستقر تحترم فيه كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته.

ملفات الوزارة

وعن سؤالنا عن وجهة نظر اللجنة بأداء وزارة حقوق الإنسان، أوضح عامر ثامر علي: نعتقد ان الوزارة لم تقم بدورها المطلوب منها، وربما يعود السبب الى قلة الكادر المتخصص حسب ادعاء الوزيرة، وقلة التخصيصات المالية لهذه الوزارة، وعدم وجود لجان تعمل بمهنية واختصاص في مجال حقوق الإنسان بالنحو الذي يحتوي ملفات التجاوزات والخروقات الواقعة على تلك الحقوق،علما ان ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال عدم قيام الوزارة بجهد استثنائي للإسراع بوضع حلول سريعة ومناسبة للمشكلات التي يعاني منها المتضررون في موضوعة حقوق الإنسان، مع اعترافنا بأن الوزارة ورثت ملفات ضخمة وكبيرة سواء من فترة حكم النظام البائد، أم ما بعد تغيير نيسان ٢٠٠٣.

وفي ختام لقائنا زودنا السيد عامر ثامر علي بنسخة من التقرير السنوي لقسم السجون والمعتقلات في لجنة حقوق الإنسان والمتضمن عددا من الإحصاءات ذات الدلالة والتي أجريت حتى نهاية كانون الأول من عام(٢٠٠٨)وابرز ما يلفت النظر فيه مشكلة الاكتظاظ، فمثلا الطاقة الاستيعابية لمرفق التوقيف الاحتياطي لمديرية التحقيقات الجنائية – المقر العام وشرقي القناة في وزارة الداخلية تبلغ (١٥٠) شخصاً فيما يحتجز فيه (٢٥٥) شخصاً، كما يغص مرفق التوقيف في مديرية مكافحة الإرهاب في بغداد بـ(٣٢٩) شخصاً فيما تبلغ طاقته الاستيعابية (٢٠٠) شخص، وفي كربلاء، أنموذج لاستفحال مشكلة الاكتظاظ في المحافظات، اذ يمكن لتسفيرات المحافظة استيعاب (٢٤٣) شخصاً فيما يقبع بين جدرانها اكثر من (٩٠٠) شخص!!

تـوقـيـع

حياتنا أرقام مخيفة

وارد بدر السالم

بعد شيوع أنفلونزا الخنازير وإصابة اكثر من ٣٠٠٠ إنسان واستنفار اكثر من ٧٠ دولة للتصدي لهذا الوباء، هل أصبحنا نعيش في عصر الأرقام؟ وهل ستتحول حياتنا القادمة الى إحصائيات وبيانات رقمية؟ واقع الحال يشير الى ذلك ؛ فحروب القرن الحادي والعشرين ليست نمطية ؛وإن بدتْ تلفازية وسينمائية في مراحلها الأخيرة، لكن الأمر الأكثر إيلاماً هو أن الحروب القادمة ستكون رقمية وإحصائية وبيانية، وبدورنا سنصبح أرقاماً ولا مفر من ذلك اذ ستصبح نفوس العالم في ٢٠٢٥، ١٠مليارات نسمة وهذه الزيادة ستكون لها توابعها، وما دامت الأوضاع ستتغير الى أرقام مخيفة فلنقف على أبرز هذه الأرقام التي تشغل العلماء والمهتمين بالبيئة والصحة البشرية ؛فمرض العصر الإيدز كانت آخر إحصائية مروّعة عنه إصابة أكثر من ٤٠ مليون شخص في العالم وموت أكثر من ٢٠ مليوناً آخرين منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن منهم ١٤ مليون أفريقي وما يزال ٢٤ مليون شخص مصابين به في أفريقيا وحدها بينهم ٥٧٠٠٠٠ ألف طفل دون سن الـ ١٥ عاماً و ١٥٠٠٠ أفريقي يصابون بهذا المرض كل يوم ! وقد خلّف وراءه ١١ مليوناً ونصف مليون طفل يتيم؛ ولنعرف بداية أن إنتاج الغذاء العالمي هو ١١٠٪ لكن ٣٠٪ مليون شخص يموتون من الجوع سنوياً و ٨٠٠ مليون يعانون سوء التغذية و٥ مليارات ونصف مليار نسمة في حالة عوز و٣٢ مليوناً لا يُؤمّل بقاؤهم في الحياة حتى الـ ٦٠ عاماً و٤٥ مليوناً يحيون تحت خط الفقر و٥٢ مليوناً أميون. كما اجتاح الايدز الدول المستقلة حديثاً عن الإتحاد السوفيتي السابق فأصاب ٣٩٠٠٠٠ ألف شخص وبذلك يكون مجموع ما حصده من البشر أضعاف ما حصدته الحروب خلال السنوات العشر الماضية، وإذا تأملنا الخريطة الاجتماعية لدول الإتحاد الأوربي الغنية نسبياً والمتطورة في كل شيء فسنجد فيها ٥٠ مليون فقير و١٨ مليون عاطل عن العمل، وسيترتب على زيادة عدد السكان في العالم تراكم الغازات الناجمة عن الزراعة المحمية وازدياد متوسط الحرارة في الأرض بمعدل ١– ٢ درجة مما يؤدي الى انخفاض منسوب المحيطات من ٢ متر الى ١ ونصف متر، كما توجد على الأرض حالياً ٢ مليار طن من النفايات الصناعية الصلبة و٣٠٠ مليون طن من النفايات الخطرة يضاف إليها ٧٠٠٠ طن من المنتجات النووية، كما يعاني ١٠٠ مليون شخص من نقص في الحطب لإعداد طبقين في اليوم الواحد ويعاني مليار ونصف من هذا النقص لأغراض التدفئة، وستنخفض حصة المياه للشخص الواحد بنسبة ٨٠٪ أي ستكون في العام ٢٠٢٥ حوالي ٦٦٧ متراً مكعباً بعدما كانت ٣٤٣٠ متراً مكعباً عام ١٩٦٠.

في بداية تسعينيات القرن الماضي تحولت ١٤ مليون كيلومتر مربع الى صحراء جرداء وهدد التصحر أكثر من ٣٠ مليون كيلومتر مربع وستزول من ١٠ الى ١٧ مليون هكتار من الغابات سنوياً وستنقرض ٦٠٠٠ نوع من الحيوانات بشكل نهائي بعدما ستفقد الغابات الإستوائية ٢٪ من إجمالي مساحتها، وهناك ٢٥٠ مليون طفل في العالم دون سن الخامسة يعملون في الزراعة ٥٩٪ منهم يعملون ٤٠ ساعة أسبوعياً أغلبهم من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية... الخ.. هل ستصبح حياتنا القادمة أرقاماً فعلاً؟

waridbader@gmail.com

أدوية بلا استشارة طبيب مختص.. وحكاية الصداع الذي تحول الى ورم في المخ!

صفية المغيري

ظاهرة شراء الأدوية، من دون استشارة الطبيب من صيدليات الأرصفة والصيدليات الوهمية والحقيقية انتشرت بشكل لافت للنظر ولا توجد حقيقة إحصاءات رسمية او غير رسمية بالنتائج السلبية على صحة المريض في حال اختار العلاج الخطأ، ويجتهد البعض في علاج نفسه ضاناً انه يعمل عين الصواب.

يقول بعض المواطنين إن شراء الأدوية مباشرة من الصيدلية دون استشارة الطبيب ظاهرة طبيعية، فالمصاب بسعال أو الم في الرأس أو مرض بسيط لا يمكن إن يذهب إلى الطبيب ليصرف مبلغا كبيرا، لاسيما إن أجور الأطباء مرتفعة جدا، فيفضل المواطن شراء الدواء مباشرة من الصيدلية بعد شرح الحالة المرضية للصيدلي.

ويؤكد المواطن احمد علي (كاسب) بأنه لم يذهب إلى الطبيب في حياته بالرغم من "أنني في العقد الخامس فكلما شعرت بألم اذهب إلى الصيدلية لشراء الدواء وفي بعض الأحيان حتى الحقن الطبية".

وما يساعد على انتشار هذه الظاهرة، كثرة صيدليات الأرصفة، وارتفاع أسعار العلاج في المستشفيات وعيادات الأطباء الخاصة.

الصداع قد يكون خطيرا

يقول الدكتور (محمد كريم) أخصائي باطنية وقلبية: إن مراجعة الطبيب ضرورية جدا، والإهمال قد يضاعف المرض ويمكن إن تتفاقم بعض الحالات البسيطة حتى لا يمكن علاجها، ومن الأفضل مراجعة الأطباء عند بدء الإحساس بالألم، والذي يشعر بالصداع مثلا، قد يكون يعاني من بصره أو أسنانه أو من اذنه، وترك الحالة برغم تكرار الآلام يمكن ان يسبب مضاعفات كثيرة كما حصل مع احد المرضى الذي كان يشكو من صداع في رأسه وكان يعالج نفسه بالأسبرين وبعد مدة ازداد الألم عليه، فلم يراجع الأطباء حتى تبين بعد مدة طويلة انه مصاب بورم في المخ.

وتقول (زينة علي) صيدلانية في أحد المستشفيات الحكومية: من الظواهر التي ابتلي بها العصر الحديث هي ظاهرة شراء الأدوية من دون استشارة الطبيب، فهناك مواطنون يعرفون أنواع الأدوية، وماذا يشترون؟ ويذكرون أسماء الأدوية بصورة صحيحة وحتى إن بعضهم يعرف مضاعفاتها ومفعولها ولكن الغالبية العظمى لا تعرف إن شراء الأدوية مباشرة من الصيدلية ظاهرة غير حضارية وغير صحية وخطيرة في نفس الوقت، لأنها قد تسبب مشاكل كثيرة في أحيان وتشفي في أحيان اخرى، وهناك أدوية تسبب مضاعفات وحساسية وتهيجات لا يقبلها الجسم أو يؤخذ منها جرعات ليس حسب الوصفات وهذا ما لا يعرفه المريض.

صيدليات على الارصفة!

شراء ادوية بلا استشارة طبية

الضرورة القصوى!

يقول (ضياء كريم) صاحب محل تجاري: انا لا اراجع الأطباء إلا في الضرورة القصوى. وقد راجعت احد أطباء الأسنان قبل ثلاث سنوات ومنذ ذلك الوقت لم أراجع أي طبيب وانا اشتري الأدوية من الصيدلية في حال حصول الم أو احتياجي لعلاج،والسبب هو كثرة انشغالي وعدم اكتراثي بالمرض الذي يصيبني فأنني أراه بسيطا لا يحتاج إلى علاج الطبيب.

بينما يقول (حيدر حسين) موظف في القطاع الصحي: الوعي الصحي يأتي من الثقافة والتقدم وعليه لابد أولا من رفع مستوى الناس في التعليم وإشاعة روح الثقافة والعلم ومن ثم يأتي دور وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة من خلال تكثيف الحملات وتركيز الأضواء عل خطورة هذه الظاهرة، الأمر الذي يجعل المواطن على ثقة تامة بان هذه الظواهر تعد كارثة للإنسانية ومن ثم حث الصيادلة على عدم التعامل مع هذه الظواهر وعدم صرف الأدوية إلا من خلال الوصفات الطبية أو مراجعة المراكز الصحية.

وهناك ملاحظة مهمة يجب التركيز عليها وهي شراء الأدوية من الأرصفة والصيدليات الوهمية غير المرخصة إذ انها أدوية منتهية الصلاحية وأدوية مضرة بالصحة وتسبب مضاعفات جمة.

تعقيب من مركز الدراسات الجامعية الأوكرانية- الأوروبية

إشارة:

وردنا هذا التعقيب من مركز الدراسات الجامعية الأوكرانية- الأوروبية، ننشره نصاً بأخطائه الكثيرة، ونورد أدناه توضيحاً أولياً لكاتب التحقيق الزميل وائل نعمة يشير الى أن التحقيق لم يتطرق الى هذا المركز لا من بعيد ولا من قريب!

لقد ورد في جريدتكم المحترمة موضوع بعنوان(كذبه كبيره اسمها الدراسة في أوكرانيا) في صفحة تحقيقات (ص٩) بتاريخ ٤/تموز/٢٠٠٩.

هذا التحقيق فيه الكثير من المغالطات وتشويه السمعة لشركتنا بدون اي وجه حق او دليل فقد ورد ما يلي:

١- يوجد مكتب في ساحة الواثق يقوم بخداع الطلاب وذلك من خلال إرسالهم الى (جامعة دنسك) ولا يوجد احد يقوم باستلام الطلاب في المطار مما يؤدي الى ان الطالب يكون في حيره من امره وفي حاله ضياع تام كما ويقوم المكتب بإرسالهم الى مطارات بعيده عن جامعاتهم وتركهم يواجهون مستقبلهم المجهول بمفردهم.

جوابنا على ذلك/ اننا الشركة الوحيدة المتخصصة بإرسال الطلبة الراغبين بالدراسة في أوكرانيا الموجودة في ساحة الواثق وهذا يعني اننا المقصودون بالكلام أعلاه.

هذا الكلام لا وجود له أصل على ارض الواقع فشركتنا هي جزء من شركة أجنبية عالميه ولدينا اعتماد من الجامعات الأوكرانية بأننا الممثلون الوحيدون لها في العراق ولم تصدر اي شكوى على عملنا طيله ٤ سنوات وهو تاريخ إنشاء فرعنا في العراق، كما ان اسم الطالب الذي ورد في التحقيق (سامر داود) ليس طالب لدينا ولم نقم بإرسال هكذا طالب الى أوكرانيا كما ان الجامعة التي ذكرها ليست إحدى الجامعات التي نتعامل معها مما يعني ان هذا الكلام ملفق مئة بالمئة ويقصد منه تشويه السمعة والإضرار بعمل الشركة ونحن نحتفظ بحقنا في مقاضاتكم على هذا الكلام المغرض في حال لم تقوموا باتخاذ إجراء يحفظ لنا سمعتنا ومكانتنا في العراق.

٢- كما قام كاتب التحقيق بالسخرية من إعلاناتنا المنتشرة في بغداد بدون اي وجه حق (حيث ذكر في بداية تحقيقه حيث يذكر باننا نوهم الطالب العراقي بالدراسة في كليات الطب والصيدلة والهندسة وهندسه الطيران علما اننا نملك تفويض من هذه الجامعات باننا الممثلون الوحيدون في العراق وقد تم إرفاق بعض النسخ عنها مع هذا الرد.

اذ ان كاتب المقال لم يكلف نفسه عناء البحث والاستقصاء وطلب الحقيقة وإنما اكتفى بما يقوله فلان وفلان وبدون اي دليل ملموس او حتى عناء سؤال الطرف الآخر المسؤول عن هذا الموضوع لاستبيان الحق.

٣- لقد تم سب مترجم السفارة الأوكرانية والإساءة الى سمعه دوله صديقه مثل أوكرانيا واتهامها بشتى أنواع التهم وبدون وجه حق حتى ان الامر وصل به الى الإساءة الى السفارة العراقية في أوكرانيا، كل هذا استند به الى مجرد ادعاءات فلان من الناس بدون أي دليل.

٤- هذا فضلا على ان التحقيق كله مبني على المغالطات وكل الأمور المذكورة فيه لها أسبابها وظروفها وكان الأجدر بكاتب التحقيق ان يكلف نفسه ويسال صاحب الشأن سواء كانت السفارة الأوكرانية في بغداد او السفارة العراقية في أوكرانيا لاستبيان الحقيقة قبل ان يقوم بإلصاق التهم لهم ولشركتنا.

ونحن اذ نقدم لكم هذا الاعتراض عما ورد في صحيفتكم من اتهام وافتراء بحقنا نطالبكم بإيضاح الحقيقة للمواطن العراقي ورد الاعتبار لشركتنا وفرعها في العراق لكي يتمكن كل مواطن شريف التميز مابين ما هو حق وما هو باطل.. هذا وتقبلوا فائق تقديرنا

مركز الدراسات الجامعية الأوكرانية- الأوروبية

بغداد- ساحة الواثق

المدير المفوض

د، وسام عزيز يوسف

٢٠٠٩/٧/٥

الـرد:

١- لم نذكر ان هناك مكتباً في ساحة الواثق يقوم بخداع الطلاب، بل ذكرنا بالحرف الواحد ان الطالب سامر داود قال: ان احد المكاتب في ساحة الواثق قد أرسله الى مدينة دنسك ولكن عن طريق مدينة اوديسا ولم يجد احدا في استقباله، ولم نذكر ان المكتب المعني في ساحة الواثق قام بخداع الطلاب، إضافة الى أننا لم نذكر اسم المكتب ولا اسم صاحب المكتب، وانتم أشرتم في ردكم تارة بأنكم شركة وتارة أخرى مركز الدراسات الجامعية، ونحن تحدثنا في التحقيق عن مكتب.

٢- لم نسخر من الإعلانات التي تشير الى توفر دراسات للطلبة العراقيين في أوكرانيا بل ذكرنا ما كتب في الإعلانات فقط، وذكرنا أهم الاختصاصات المعلنة في اللافتات، إضافة الى إننا لم نذكر ان هذا الإعلان يخص مكتباً معيناً او شركة او مركزاً، يعني بعبارة أخرى لم نذكر ان هذا إعلان يخص مركزكم.

٣- لم نقم بسب مترجم السفارة الأوكرانية في بغداد، بل قلنا انه يتحكم بدخول الطلاب على مزاجه الخاص اعتمادا على أقوال الطلاب الذين ذهبوا للسفارة الأوكرانية في بغداد وتعرضوا لمزاجيات المترجم، ونشير هنا الى إنكم ليس لكم علاقة بالمترجم ولا بالسفارة لاننا لم نذكر بالتحقيق ان المترجم او السفارة تابعان لأحد المكاتب او المراكز، أي لم نذكر ان المترجم والسفارة تابعان لمركزكم، كما أنكم اعتمدتم على تشخيص حالة استقبال الطلاب في السفارة الأوكرانية في بغداد وعلى معاملة المترجم من باب شخصي وليس لديكم دليل على ان المترجم لم يتعامل بمزاجية مع الطلاب الراغبين بالحصول على (الفيزا).

٤- ان التحقيق مبني على حقائق أكيدة منقولة من الطلاب أنفسهم ومن معايشة حقيقية للأوضاع في أوكرانيا واننا قد اختصرنا الكثير من المشاكل التي يعانيها الطالب العراقي بسبب تصرفات المكاتب الخاصة في العراق والتي تجعل الطالب يخسر أموالاً وجهداً إضافيا.

٥- ذكرتم بأنكم لم ترسلوا الطالب سامر داود الى أوكرانيا، وفي تحقيقنا لم نقل انكم أرسلتموه او انكم على علاقة بهذا الموضوع، فإرسال الطلبة للدراسة في أوكرانيا تقليعة تمارسها حتى شركات سفر سياحية اعتمادا على علاقات شخصية !